

البرهان في أصول الفقه

وقواعد العقائد واحد والباقون على الزلل والخطأ .

1456 - ولم يؤثر فيه خلاف إلا عن المعروف بالعنبري فإنه نقل عنه أن كل مجتهد مصيب في المعقولات والمظنونات جميعا وهذا لا بد أن نتكلف له محملا ونبين له وجهها ثم نزيفه إذ لا يظن بذئ عقل أن يقول الاجتهادات الواقعة في أصل الملل والنحل كاجتهادات الواقعة في حدث العالم وقدمه ووجود الصانع كاجتهاد في المظنونات حتى يصب فيه كل مجتهد ولو قال بهذا أحد لكان انسللا عن الدين بالكلية وكيف يعتقد ذلك (والعلم) أحد الجانبين وما يعارضه جهل فكيف يعتقد الجاهل مصيبا .

1457 - ولعل هذا القائل أراد بذلك أن النظر إذا انحط عن أصول الملل والنحل وانخرط في سلك الشريعة ثم تباينت الآراء وتفاوتت الأهواء كاختلافها في خلق الاعمال ونفيه وإرادة الكائنات وقدم القرآن (وثباته الخاطئ) فيه ببديع فمثل هذا يصب فيه كل مجتهد .

1458 - وغاية الإمكان في تقرير هذا المذهب أن يقال مطالب الخلق الوصول إلى الحق ولكن

اكتفى منهم بعقدهم عليه (مصممون) فإذا خاضوا في طلب الحق ولم يحتمل عقولهم إلا ما اعتقدوه فيعذرون على اعتقادهم ولا يوبخون ولا نقول مع هذا إن معتقداتهم صحيحة أو يلزم من ذلك أن يكون التشبيه حقا ولا وجه له ولكن نقول يعذرون لأنهم تكلفوا ذلك ولم تحتمل عقولهم إلا ما اعتقدوه والذي يستند إليه نهاية هذا التقرير أن الأعراب في زمن رسول الله ﷺ كانوا يسألون والرسول عليه السلام يعلمهم تفاصيل أحكام الشريعة وكيفية الاستنجااء وتدوير الأحجار على الصفحات ولو كان البحث عن هذه الحقائق واجبا لكان ذلك أحرى بالتقديم وكان يعلمهم ذلك